

الموازنة العامة للجزائر بين تراجع أسعار النفط وتأثير جائحة كورونا

Algeria's general budget between the decline of oil prices and the impacts of corona pandemic

شباب سيهام¹

دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة/ مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية
الكلية في ظل التحولات العالمية (جامعة الشلف)/ أستاذة محاضرة (ب) بجامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر-

sihem.chebab@univ-mascara.dz

بلجيلالي أحمد

دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة/ مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية
الكلية في ظل التحولات العالمية (جامعة الشلف)/ أستاذ محاضر (أ) بجامعة حسنية بن بوعلوي – الشلف-

a.beldjillali@univ-chlef.dz

قُدّم للنشر في: 04.09.2020 / قُبِلَ للنشر في: 29.04.2021

الملخص:

لقد أصبح العجز سمة ظاهرة على الموازنة العامة للجزائر، مع كل تحاوي في أسعار النفط إلى ما دون 50 دولار للبرميل حيث يبدو تأثير تراجع أسعار النفط واضح تماماً من خلال لجوء الحكومة إلى خفض تقديراتها لسعر البرميل في الموازنة، ما يستتبع بالتالي خفض توقعات مستوى إيرادات الخزينة العامة، غير أن الجديد في هذه الفترة هو تزامن تحاوي أسعار النفط مع جائحة -كوفيد-19- وما خلفته من تأثيرات على الاقتصاد العالمي والوطني على حد سواء، لهذا جاءت هذه الدراسة لتستعرض الجهود التي بادرت بها الجزائر لمواجهة عتلي جائحة كورونا وتحاوي أسعار النفط، وبعتماد المنهج الاستقرائي حاولنا الإحاطة بسابقتي الوباء من حيث طبيعته، وتسجيل حالة سعر سالب لنفط غرب تكساس باستحضار البيانات المتحصل عليها المرتبطة بمتغيري الدراسة مع تبيان أثرهما على الموازنة العامة للجزائر، وهو ما تجلّى في جملة الإجراءات التي التزمت بها السلطات الجزائرية، وقد قمنا في الأخير بعرض جملة من الآليات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التوازن المالي العام للجزائر، ومواجهة الصدمات مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، تحاوي أسعار النفط، خام غرب تكساس، كوفيد-19، سعر نفط سالب.

تصنيف JEL: H5, H6, I1, E6.

Abstract:

The deficit has become a feature of Algeria's public budget, with every drop in oil prices under the price of 50\$ the barrel and the impact of the decline in oil prices is quite evident through the government's resort to lowering its estimates of the price of a barrel in the budget, which consequently entails lowering the expectations of the level of public treasury revenues, but what is new in this period

¹ المؤلف المراسل: شباب سيهام، sihem.chebab@univ-mascara.dz

is the coincidence of the decline in oil prices with the pandemic - Covid 19 - and its aftermath effects on the global and national economy alike, so this study came to review the efforts undertaken by Algeria to confront the two ills of the Corona pandemic and the fall in oil prices, and by adopting the inductive approach, we tried to take note of the two precedents of the epidemic in terms of its nature, and to record a negative price situation for West Texas oil by invoking the data obtained related to the two variables of the study, with an indication of their impact on the general budget of Algeria, which was evident in the set of measures that the Algerian authorities have committed to, and we have finally presented a number of mechanisms that would contribute to strengthening Algeria's general fiscal balance and confronting shocks in the future.

Keywords : Public budget deficit, oil prices's decline, West Texas crude, Covid-19, negative oil price.

Jel Classification Codes: H5. H6 , I1, E6.

مقدمة:

سجلت موازنات الدول العربية خلال سنة 2019 والنصف الأول من السنة الحالية 2020 سمات عدة أبرزها العجز المالي وهذا بالرغم من تخفيض الإنفاق العمومي سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير (النفقات الجارية) أو نفقات التجهيز (النفقات الاستثمارية)، وهي سمات لم تسلم منها الدول النفطية حتى، بل كانت وطأة العجز أشد بالنسبة لبعض الدول النفطية مقارنة بدول أخرى لا تعتمد على هذا المورد في تمويل موازنتها العامة.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، وأن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد وازدهار في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب التحكم فيها بفاعلية، فإنَّ التقلب في الأسعار (بالارتفاع أو الانخفاض) يمارس تأثيرا سلبيا كبيرا على الموازنة العامة والرقابة على المالية العامة للدولة.

بالمقابل فقد أدى انتشار الوعي الاجتماعي وضرورة تحقيق الرفاهية والعدل بين المواطنين إلى اتساع نطاق تدخل الدولة الحديثة وزيادة أعباءها بصورة لم يسبق لها مثيل، كنتيجة لتكفل حكومات الدول بتقديم خدمات عامة متزايدة ولا متناهية، وهذا بالطبع يحتاج لمزيد من الإيرادات التي يصعب على الدولة أن تحصل عليها وإن توفرت لها في فترة ما فهذا لا يعني دوام توفرها وهو حال الجزائر كغيرها من الدول النفطية، فبين ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الموازنات العامة للدول من جهة، يقابله تذبذب في الإيرادات العامة، يرجع (التذبذب) لتقلبات حصة العائدات النفطية (عائدات الصادرات - ضرائب على المداخل النفطية) تقلبات ناتجة عن التغير في أسعار النفط. وعلى هذا الأساس نلاحظ أنه منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي على الأقل كانت الموازنات العامة للدول النفطية تحقق توازنا أو فائضا في موازنتها العامة لسنة أو بضع سنوات، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز موازني بمجرد اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط. ومرد العجز في الأساس أنَّ ارتفاع أسعار النفط كثيرا ما قاد الحكومات للتوسع في الإنفاق الحكومي وبلوغ مستويات يكون من الصعب خفضها حينما يظهر أنَّ الطفرة في الأسعار لم تكن إلا حالة مؤقتة، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة، وفي الوقت الذي توقع قانون المالية سنة 2020 تسجيل عجز في الموازنة العامة في حدود 1530 مليار دينار جزائري، غير أنَّ الأشهر الأولى لذات السنة شهدت صدمات شديدة كانت المالية العامة للدولة الجزائرية عرضة لها، وهذا تحت طائفتي الهبوط الحاد في أسعار النفط من جهة، ومن جهة ثانية تداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على طرفي الموازنة العامة، بمواجهة نفقات غير متوقعة في نفس الوقت الذي شهد فيه النشاط الاقتصادي انخفاضا هائلا أملت إجراءات الحجر الصحي ما أدى إلى تقلص هائل في الإيرادات العامة، وهو ما يعني ترقب تسجيل عجز موازني حاد جدا مع نهاية سنة 2020.

• إشكالية البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على السؤال الجوهرى الآتي:

❖ ما هو واقع الموازنة العامة للجزائر في ظل جائحة كورونا وتحاوي أسعار النفط؟

من أجل تناول الموضوع من الزوايا المستهدفة ارتأينا استنباط أسئلة فرعية من السؤال الرئيسي على النحو الآتي:

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة جائحة كورونا؟
- كيف يؤثر تحاوي أسعار النفط والفيروس المستجد (كوفيد-19) على الموازنة العامة؟
- ما هي سبل معالجة الاختلالات في الموازنة العامة الناتجة عن الصدمات بشكل عام؟

• فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية السالفة الذكر ارتأينا الانطلاق بفرضيات سوف نشير إلى مدى صحتها في آخر المقال وقد جاءت على النحو الآتي:

- تعاني الموازنة العامة للجزائر من عجز مالي بنيوي يرتبط بالطبيعة الريعية لمواردها المالية؛
- من شأن الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا أن تؤثر أكثر على توازن الموازنة العامة؛
- سيكون لتحاوي أسعار النفط أثر بمضاعفة العجز الموازي المتوقع مع نهاية السنة.

• الهدف من الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى استعراض الجهود التي بادرت بها الجزائر لمواجهة عتلي جائحة كورونا وتحاوي أسعار النفط، مع محاولة الإحاطة بسابقتي الوباء من حيث طبيعته وتسجيل حالة سعر سالب لنفط غرب تكساس، مع تبيان أثر تداعيات المتغيرين على الموازنة العامة للجزائر، وفي الأخير سنستهدف عرض جملة من الآليات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التوازن المالي العام للجزائر، ومعالجة الصدمات مستقبلا.

• منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات المتحصل عليها من القوانين والتقارير والدوريات والأوراق العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، للتعرف على الجوانب النظرية والعملية لتحقيق هدف الدراسة.

1. الإجراءات المتخذة في الجزائر لتجاوز تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا

ما لبثت الحكومة الصينية أن أعلنت عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19)، حتى اجتاحت الوباء العالم في فترة وجيزة لم تتجاوز أيام، وأعلنت غالبية دول العالم تباعا عن اكتشاف حالات إصابة في أوساط مواطنيها، وفور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، اتخذت دول العالم في بادئ الأمر سياسات تحوطية في المطارات الدولية للقادمين من الصين، إلا أنه بعد حين أصبحت التدابير الاحترازية في هذه المطارات تُطبق على جميع المسافرين جوا وبحرا من قبل دول العالم ككل، باتباع إجراءات الكشف الحراري الإلزامية للمسافرين، وهو ما خلق حالة ذعر واستنفار قصوى في العالم، جعل الدول تنفق أموالا طائلة لمعالجة المرضى وكذا الحد من تفشي الوباء.

على غرار دول العالم اتخذت الجزائر بدورها حزمة من التدابير في مختلف المجالات (الصحي، الاقتصادي والاجتماعي) بغية الحفاظ على صحة مواطنيها بالدرجة الأولى، وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد من جهة أخرى.

1.1 مفهوم فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19):

يختلف فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض الأخرى التي أصابت العالم على مر التاريخ، التي انحصرت تفشيها في نطاق جغرافي محدود حول العالم أو دولة بعينها، مثل وباء سارس في الصين، وباء إيبولا في غرب إفريقيا، الأنفلونزا الإسبانية وأنفلونزا الخنازير، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا في فترة قصيرة.

سمى فيروس كورونا بـ(كوفيد-19)، لارتباط أول ظهور له بسنة 2019 (12 ديسمبر 2019) بمدينة ووهان الصينية، وهو فيروس معد ينتقل بين البشر، تتشابه أعراضه وأعراض الأنفلونزا، حيث يشعر الشخص بارتفاع درجة الحرارة واحتقان في حلقه وضيق في التنفس والسعال والصداع، وتظهر في بعض الأحيان أعراضه بعد 14 يوما من الإصابة به.

يمكن أن يصاب الأشخاص بالعدوى عن طريق الأشخاص الآخرين المصابين بالفيروس، حيث ينتقل من شخص لآخر عن طريق الرذاذ المتناثر من الأنف أو الفم عندما يسعل الشخص المصاب أو يعطس، فينتقل الفيروس للشخص المتلقط للرذاذ سواء عن طرق لمس الأسطح التي علق بها الرذاذ مع إعادة لمس الأنف، الفم والعينين، كما يمكن أن يصاب الأشخاص بالفيروس إذا تنفسوا

القطرات التي تخرج من الشخص المصاب بالفيروس مع سعاله أو زفيره مباشرة، ولذا فمن الضروري الابتعاد عن الشخص المصاب بمسافة تزيد على متر واحد وارتداء القناع الواقي، كإجراءات احترازية آنية لتفادي العدوى، في ظل عدم وجود لقاح لعلاج والتخفيف من ظهور موجة ثانية له.

2.1 التدابير المتخذة لمواجهة جائحة فيروس كورونا:

كما سبق وأشرنا فالجزائر وعلى غرار بلدان العالم تبنت جملة من التدابير الاحترازية لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا، حيث تنوعت هذه التدابير بين ما هو صحي، اقتصادي واجتماعي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المحدد لتلك التدابير.

أ) التدابير المتخذة في المجال الصحي: تم تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته من خلال ما يلي:

- الحد بصفة استثنائية من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل؛
- غلق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعات ومعاهد التكوين المهني ودور الحضنة ورياض الأطفال والمساجد والمدارس القرآنية والزوايا وأقسام محو الأمية؛
- تعليق نشاط نقل الأشخاص المتمثلة في الخدمات الجوية، النقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات: الحضري وشبه الحضري بين البلديات، بين الولايات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، النقل الموجه: المترو، الترامواي والنقل بالمصاعد الهوائية، النقل الجماعي بسيارات الأجرة، وقد استثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين في القطاعات الاستراتيجية؛

- غلق في المدن الكبرى ابتداء من تاريخ 22 مارس 2020 ولمدة 15 يوما قابلة للتجديد لمحات بيع المشروبات، مؤسسات وفضاءات الترفيه والتسليّة، والعرض والمطاعم باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل.

الجدير بالذكر، أنّ بعض هذه الإجراءات فرضت بداية على الولايات الأكثر تضررا بالأخص ولاية البليدة، لتعمم لاحقا عبر كافة التراب الوطني لمدة (15) يوما ابتداء من تاريخ 22 مارس 2020، تم تجديدها على مراحل، ليتم بتاريخ 14 جوان 2020 رفع الحجر الكلي على 19 ولاية، والإبقاء على الحجر الجزئي لـ 29 ولاية المتبقية، مع الترخيص بعودة كثير النشاطات الاقتصادية التي كانت موضع غلق، وذلك نظرا للمخلفات السلبية الناجمة عن تدابير الوقاية من هذا الوباء ومكافحته على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

- إلزامية ارتداء القناع الواقي على جميع المواطنين في الطرق، والأماكن العمومية، وأماكن العمل، وكذا في الفضاءات المفتوحة أو المغلقة التي تستقبل الجمهور، سيما المؤسسات والإدارات العمومية، والمرافق العمومية، ومؤسسات تقديم الخدمات، والأماكن التجارية، وهو ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 20-145 المتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، مع معاقبة كل شخص ينتهك تدابير الحجر وارتداء القناع الواقي وقواعد التباعد والوقاية.

ب) التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي: تضمن المرسوم التنفيذي 20-145 إجراءات استثنائية في المجال الاجتماعي شملت المجالات الآتية:

- وضع 50% من موظفي كل مؤسسة وإدارة عمومية في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر طوال فترة الحجر الصحي، على أن تكون الأولوية في العطلة الاستثنائية للنساء الحوامل والتي يربين أطفالا صغار والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة أو يعانون من هشاشة صحية.

تم اتخاذ نفس الإجراءات والتدابير في القطاع الاقتصادي، حيث اعتمدت أكبر مؤسستين اقتصاديتين في الجزائر كل من مؤسسة سوناطراك وسونلغاز على نظام العطل الاستثنائية مدفوعة الأجر لعمالها، محترمة بذلك إجراءات وتدابير التباعد الاجتماعي تجنبا لاحتكاك عمالها خاصة في أكبر المنشآت النفطية والغازية التابعة لمؤسسة سوناطراك تجنبا لانتشار الوباء.

أما بالنسبة للعمال الذين لم يشملهم نظام العطل المدفوعة الأجر وواصلوا العمل بوحدة الإنتاج والورشات بمؤسسة سونلغاز مثلا، فقد تم وضع نظام تعويضي استثنائي يتضمن استفادتهم من منحة الخطر من جراء احتمال إصابتهم بفيروس كورونا بأماكن عملهم على النحو الآتي:

- في حدود مبلغ عشرون ألف دينار جزائري بالنسبة للعمال الذين يتدخلون في الميدان مباشرة في مجال الاستغلال والإنتاج والمراقبة وهم الأعوان المكلفين بالتوصيل والتدخل لإصلاح الأعطاب وانقطاع الكهرباء والغاز وكذا العمال الذين هم في اتصال مباشر مع الزبائن والمواطنين على مستوى مصلحة الاستقبال والتوجيه ومصلحة دفع المستحقات وحقوق الاستغلال.
- في حدود مبلغ عشرة آلاف دينار جزائري بالنسبة للعمال الذين يمارسون نشاطاتهم الإدارية بمكاتب المؤسسة.
- استكمالا للإجراءات التحفيزية لفائدة الفئات المسخرة لمكافحة انتشار وباء فيروس كورونا، تم تخصيص منحة شهرية قدرت بخمسة آلاف دينار جزائري لفائدة المستخدمين المسخرين في إطار نشاطات النظافة والتطهير والتعقيم للوقاية من انتشار هذا الوباء، ومنحة أخرى لفائدة مستخدمي قطاع الصحة، والأمن والدرك الوطني والحماية المدنية؛ على أن تدفع هذه المنحة للمستفيدين لمدة ثلاثة أشهر (مارس، أبريل، ماي) قابلة للتجديد.
- تشجيع العمل عن بعد في المؤسسات والإدارات العمومية، كقطاع التعليم العالي، حيث بادرت الوزارة الوصية بالتنسيق مع الجامعات لإنشاء أراضيات رقمية ضمانا لاستمرارية التدريس عن بعد؛
- فتح مشاورات في كل قطاع مع منظمات أرباب العمل ونقابات العمال، حول إشكالية الحد من الآثار الناجمة عن التدابير المتخذة من قبل الدولة للوقاية من فيروس كورونا ومكافحته؛
- كما اتخذت بعض الإجراءات على مستوى هيئات الضمان الاجتماعي، أعلن عنها وزير العمل والضمان الاجتماعي نذكر منها:
- تمكين المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة من التصريح باشتراكات عمالها في صناديق الضمان الاجتماعي، ودفع المستحقات عن بعد؛
- تمديد آجال دفع اشتراكات المستخدمين وأرباب العمل لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء؛
- استثنائيا تجريد غرامات التأخير المتعلقة باشتراكات الضمان الاجتماعي، وذلك لمدة ستة أشهر بداية من شهر أبريل؛
- بالنسبة لعمال قطاع البناء والأشغال العمومية والري الذين توقف نشاطهم بسبب الوضع الاستثنائي الحالي، أكد السيد الوزير أن الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية، سيتكفل وبصفة استثنائية بالدفع المسبق للعطل السنوية لفائدة هؤلاء العمال، وذلك بما يتناسب مع عدد الأشهر التي تم دفع اشتراكاتها خلال الفترة الممتدة من جويلية 2019 إلى فيفري 2020، داعيا المعنيين إلى الاتصال بالصندوق للاستفادة من هذا الإجراء؛
- في سياق متصل، أشار الوزير إلى أن مثل هذه التدابير ترمي أيضا إلى الحفاظ على مناصب العمل واستمرارية النشاط الاقتصادي، مستدلا في هذا الصدد باللجوء إلى بعض الحلول لفائدة العمال الذين توقفوا مؤقتا عن عملهم في ظل التقيد بالتدابير الوقائية، على غرار اعتماد وسائل العمل عن بعد وإمكانية العمل بالتناوب وكذا استغلال العطل المتبقية وذلك حسب إمكانيات وخصوصيات كل مؤسسة؛
- تخصيص منحة بمبلغ 10 آلاف دج خصصت للعائلات المعوزة بالإضافة لتلك التي توقف معيّلها عن النشاط تأثرا بتدابير الوقاية من فيروس كورونا استعدادا لشهر رمضان.
- ج) التدابير المتخذة في المجال الاقتصادي:** في المجال الاقتصادي ومن أجل تغطية التوسع في الإنفاق المتصل بمكافحة الوباء من جهة، ومن جهة أخرى وتفاديا لتسجيل عجوزات حادة على مستوى الموازنة العامة والميزان التجاري قد يتعسر تغطيتهما فقد تم الأخذ بمجموعة من القرارات نذكر منها الآتي:
- تقييد النفقات العامة ومراجعة السياسة الاقتصادية لمواجهة تراجع أسعار النفط؛
- تخفيض فاتورة الواردات بقيمة 10 مليار دولار من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار؛
- تكليف الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف؛
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية، مما سيوفر للدولة مبالغ معتبرة بالعملة الصعبة؛
- على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي، خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8%؛

- من جهتها اتخذت البنوك والمؤسسات المالية تدابير لحماية المؤسسات تطبيقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر، وهذا تماشياً مع المعطيات التي أملاها وباء كورونا، حيث أكدت وجوب الأخذ بالآتي:

- تضامنها مع زبائنها واستعدادها لمرافقتهم في هذه الوضعية الاستثنائية، وفي هذا الإطار ستدرس البنوك والمؤسسات المالية الوضعية الشخصية لكل زبون باتخاذ تدابير مناسبة، خاصة منها تأجيل أو تحديد آجال القروض التي حل أجلها في 31 مارس الفارط وما بعده؛

- إعادة جدولة الديون غير المحصلة إلى هذا التاريخ وما يليه؛
- تمديد المواعيد النهائية لاستعمال القروض وعملية الدفع المؤجلة؛
- إلغاء عقوبة التأخر بالنسبة للديون المستحقة بتاريخ 31 مارس الفارط وما بعده، والإبقاء على قروض الاستغلال أو تجديدها، وتنفيذ مجمل العمليات البنكية، على أن تكون هذه التدابير قابلة للتطبيق مدة ستة أشهر.

2. تداعيات انهيار أسعار النفط و أزمة جانحة كورونا على الموازنة العامة في الجزائر

لقد أصبح العجز سمة ظاهرة على الموازنة العامة للجزائر، وهذا مع كل تحاوي في أسعار النفط إلى ما دون 50 دولار للبرميل، حيث يبدو تأثير تراجع أسعار النفط واضح تماماً من خلال لجوء الحكومة إلى خفض تقديراتها لسعر البرميل في الموازنة، ما يستتبع بالتالي خفض توقعات مستوى إيرادات الخزينة العامة، وبالتالي التأثير على الإنفاق العام، لاسيما الإنفاق الاستثماري منه، والذي تتأثر به مباشرة المشروعات الاقتصادية والتنموية حيث بعد خفض الإيرادات عاملاً بارزاً في اضطراب الدول إلى فرض إجراءات تقشفية تُعين الحكومات على الحد من تفاقم العجز المالي الناتج عن تراجع التدفقات المالية، فضلاً عن فرضها بنوداً ضريبية على الشركات والأفراد بغية تعزيز السيولة لتلبية احتياجات الدول التمويلية.

1.2 أزمة نهاية أبريل 2020 - تهاوي أسعار النفط إلى ما دون الصفر:-

ما لبث الاقتصاد الجزائري أن تعافى وبشكل نسبي وبسيط من أزمة وصدمة انهيار أسعار النفط خلال الفترة 2014-2018 حيث انجذبت أسعار النفط نحو الارتفاع التدريجي لتستقر فوق حاجز 60 دولار في عام 2019 ما انعكس على حاصل الجباية البترولية الذي انتقل من 2200 مليار دينار جزائري سنة 2017 إلى أكثر من 2776 و 2714 مليار دج سنتي 2018 و 2019 على التوالي، إلى أن أطلقت سنة 2020 بصدمات أشد وطأة.

والملاحظ هنا، أنّ الحكومة الجزائرية لم تستفيد من التجربة وتتعلم الدروس من الأزمة السابقة ولا من الأزمات الأخرى لانخفاض أسعار النفط، ومن ثم لم تتخذ أي إجراء احترازي لمواجهة وقوع أزمات مستقبلية مماثلة، فبدأ الربع الأول من عام 2020 يشرف على الانتهاء عاد الاقتصاد الجزائري ليجد نفسه أمام أزمة وصدمة مركبة هذه المرة ثنائية (صحية - اقتصادية) تمثلت الأولى في انتقال عدوى فيروس كورونا إلى الجزائر ابتداءً من 25 فبراير 2020، عندما أعلن أن الفحوصات جاءت إيجابية لدى رعية إيطالي ظهرت عليه أعراض المرض، ثم كُشف عن حالات أخرى مصابة بكوفيد-19، ليصيب أكثر من 11 ألف شخص في مناطق متفرقة من البلد وتسجيل أكثر من 900 حالات وفاة جراء الإصابة بالفيروس، الأمر الذي ولد حالة من الذعر والهلع بين الناس، في ظل عدم توفر بنية تحتية صحية وبيئة مناسبة للسيطرة على المرض والحد من تداعياته، وضعف النظام الصحي وضعف القدرات الحكومية وقلة الموارد.

في حين أن الصدمة الاقتصادية، تمثلت في الانخفاض الحاد في أسعار النفط بسبب الوباء وانتقاله إلى العديد من دول العالم، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، ما أربك المالية العامة للبلد، وأصبح تمويل الإنفاق العام يواجه تحديات وصعوبات كبيرة، وسيؤدي تشديد أوضاع المالية العامة إلى الكشف عن مواطن ضعف كبيرة في المالية العامة، ستفضي إلى اتساع عجز المالية.

في خضم انشغال الرأي العام الدولي بهذا الوباء الذي بدأت تجلياته تلقي بظلالها على الاقتصادي العالمي حيث شهد تراجع رهيب في النمو، بل وخسائر فادحة في كثير من القطاعات التي اعتبرت المتضرر الأول من هذا الوباء، كالنقل الجوي، السياحة... الخ، تراجع أثر بشكل كبير على قطاع المحروقات، ودون سوابق أو جهود مضنية ملحوظة خرجت القنوات التلفزيونية بخر مفاده توصيل منظمة الأوبك + (دول منظمة الأوبك 13 بالإضافة 10 دول نفطية أخرى خارج المنظمة) خلال الأسبوع الثاني من شهر أبريل 2020 بقرار خفض الإنتاج بـ 9,7 مليون برميل يوميا، وهو أكبر تخفيض لإنتاج النفط في العالم على مر التاريخ، يومها انتاب

المهتمون بقطاع المحروقات دهشة من حجم التخفيض وسرعة التوصل للاتفاق، غير أن الدهشة لم تعمر طويلا بعدما برز للعلن أن من أصر على التخفيض هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يبرر سرعة التوصل لهذا الاتفاق، حتى أن أمريكا تحملت على عاتقها تخفيض ثلثي الكمية التي كان يتوجب على المكسيك سحبها من السوق، ذلك أن التزامات المكسيك اتجاه المائنين (الدائنين) جعلت قدرة البلد على التخفيض لا تتجاوز 100 ألف ب/ي بدل 300 ألف ب/ي وهذا للوفاء بخدمة الدين العام هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد نقل الإعلام الدولي تلويح بعض شيوخ الكونغرس الأمريكي للسعودية تهديد مبطن، بأنها مهددة بسحب الحماية الأمريكية ما لم تقم بالواجب (تخفيض غير مسبوق) للحيلولة دون تهاوي أكثر في أسعار النفط.

بالرغم من هذا القرار التاريخي وعكس توقعات بعض المختصين، فإن هذا الاتفاق لم يفرضي إلى استقرار نسبي لأسعار النفط الخام حتى في مستوياته المتدنية، لتعود القنوات الإعلامية لتناول معطى جديد في اقتصاديات النفط وهو سعر خام غرب تكساس (برميل النفط الأمريكي) أصبح دون الصفر دولار، حيث بلغ 37,63 دولار تحت الصفر مع إغلاق التعاقدات مساء الإثنين 20 أبريل 2020 بورصة نيويورك. يعني هذا أن مالكو الاحتياطات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية، مستعدون لدفع 37\$ لكل مشتري لبرميل واحد من النفط، وبعبارة أخرى فإن إبرام عقد شراء خام غرب تكساس يستوجب على البائع أن يدفع 37 دولار للمشتري إضافة لبرميل النفط وهذا هو السعر الذي تلتقي عنده مصلحتي البائع والمشتري للنفط الأمريكي ومن أجل إعطاء المصطلحات الاقتصادية حقها اللغوي، فإن هذا العقد لا يصح تسميته بعقود البيع الآجلة بقدر ما تناسبه عبارة: "عقود الدفع العاجل للتخلص من منتج آجلا" حيث البائع هو من يدفع للمشتري وليس العكس، ويعزى ذلك إلى أن تكلفة التخلص من برميل خام غرب تكساس، هي أخف من تكلفة الاحتفاظ به (أعباء الاحتياط) وهذا لشهر ماي 2020.

إن تأصيل هذه السابقة يرتبط بمجسّم المضاربين، ذلك أن كبار الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية كبنك أوف أمريكا، مورغان ستانلي، وسي تي بنك وغيرهم من المؤسسات المالية الأمريكية الكبرى قاموا بتعاقدات كبيرة لشراء كميات هائلة من النفط الأمريكي خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من شهر مارس والنصف الأول من شهر أبريل لعام 2020، وهي الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط هبوطا حادا من 20\$ إلى 10\$ على أمل إعادة بيع المشتريات وتحقيق مكاسب مالية بمجرد عودة الأسعار للارتفاع.

بمجردا يفرض وباء كوفيد 19 منطقه، حيث ألقى بظلاله على الاقتصاد العالمي ككل وعطل حركته بشكل غير مسبوق، الأمر الذي أفضى إلى انخفاض شديد في الطلب على المشتقات النفطية، وهذا بالنظر إلى تشديد معظم دول العالم في إجراءات الوقاية من الوباء، وبالنظر لتكلفة التخزين المعتبرة لاحتياطات النفط كان لزاما على المضاربين المسارعة إلى التخلص من الاحتياطات التي تم اقتنائها لغرض المضاربة وهذا عن طريق العقود الآجلة لشهر ماي 2020 (قبض الثمن في شهر أبريل وتسليم الشحنة في شهر ماي)، وهي العقود المحدد آخر أجل لإبرامها بتاريخ 21 أبريل 2020، ليكون إغلاق التعاملات قبل هذا الأجل بأربع وعشرون ساعة كما سلف ذكره عند ناقص (-) 37\$، لحظتها تساءل الجميع كيف يمكن تفسير هذا السعر، والجواب هنا حسابيا بسيط، إذ أن تكلفة تخزين برميل النفط تضاهي سعر اقتناء البرميل في حد ذاته (من 20\$ إلى 10\$) مضافا لهذا السعر ثمن التنازل عن ذات البرميل (دفع البائع 37 دولار للمشتري)، بمعنى آخر وبافتراض أن برميل خام غرب تكساس تم اقتناؤه من قبل المضاربين بعشرة دولار يضاف إليها 37 دولار تكلفة التخلص من برميل النفط، لتصبح هنا الخسارة 47 دولار للبرميل الواحد، وعليه إبرام عقود البيع الآجلة بهذا السعر من قبل المضاربين هي لتفادي خسارة مستقبلية في حالة الاحتفاظ بالنفط تتجاوز 47 دولار.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحالة هي حالة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي مرتبطة بمضاربة الوسطاء في السوق النفطية الأمريكية، في حين أن باقي النفوط (سلة أوبك مثلا) من المستبعد أن تصل إلى هذا المستوى (سعر بيع سالب) ذلك أن غالب الدول المنتجة الأخرى سواء داخل الأوبك أو خارجها تباع خاماتها إلى المستهلكين مباشرة (دول، شركات مالكة لمصافي تكرير) وهي حال الجزائر على سبيل المثال، وإن كان هذا لا يعني أنها بمنأى عن انخفاض أسعار صادراتها من النفط إلى مستويات متدنية جدا، غير أن هذه المستويات لا يمكن أن تنزل إلى ما دون تكلفة الإنتاج، لأنه عندها سيتوقف المنتجون عن الإنتاج بدل البيع بسعر أقل من تكلفة الإنتاج.

لقد أجبرت تداعيات جائحة كورونا وتبعات تراجع أسعار النفط الحكومة الجزائرية على إعداد موازنة تكميلية لسنة 2020 -والتي وصفت بأنها الأكثر نقشا منذ عقدين، وذلك قصد مراجعة التأطير الماكرو- اقتصادي لقانون المالية الأصلي تماشيا والأوضاع الراهنة.

2.2 عناصر التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لقانون المالية التكميلي 2020:

بالرغم من أن إعداد قانون المالية لسنة 2020 تم بناء على توقع تسجيل عجز في الموازنة العامة في حدود 1530 مليار دينار جزائري (حوالي 11,8 مليار دولار أمريكي) إلا أن الخمسة الأشهر الأولى لذات السنة جاءت بمعطيات سلبية جدا، أملت مراجعة الكثير من القرارات واتخاذ قرارات أخرى ثقيلة جدا لمواجهة تبعات الأزمة الثنائية، وتسجيل تراجع في كثير من المؤشرات الكلية يمكن إعطاء وصف موجز لها في النقاط الآتية:

- نظرا للتراجع الكبير في أسعار النفط الذي سجل خلال الأشهر الأخيرة، تم تخفيض السعر المرجعي لبرميل النفط في إطار مشروع القانون المالية التكميلي من 50 دولار للبرميل في القانون السنوي إلى 30 دولار للبرميل في قانون المالية التكميلي، فيما تم تخفيض سعر السوق من 60 دولار للبرميل إلى 35 دولار للبرميل؛

- تسبب تراجع سعر الخام الجزائري من 64.6 دولار في جانفي الماضي إلى 57.5 دولار في فيفري ثم إلى 31,29 دولار في مارس في تراجع قيمة صادرات النفط على التوالي إلى 2,894 مليار دولار ثم إلى 2,121 مليار دولار ثم إلى 1,321 مليار دولار، فيما يتوقع تراجع إجمالي عائدات صادرات المحروقات في القانون التكميلي إلى 17,7 مليار دج بدلا من 35,2 مليار دولار المتوقعة مع بداية السنة؛

- تخفيض القيمة الجارية لواردات السلع بـ 4,7 مليار دولار لتصل إلى 33,5 مليار دولار، وتخفيض القيمة الجارية لواردات الخدمات بـ 2,3 مليار دولار؛

- يتوقع أن يسجل ميزان المدفوعات رصيدا سلبيا بـ 18,8 مليار دولار مقابل -8,5 مليار دولار في القانون الأولي؛
- انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 121,99 دج/\$01 أمريكي كمتوسط لسنة 2019، إلى 129,26 دج/\$01 أمريكي كمتوسط لشهر جوان 2020؛

- انخفاض احتياطات الصرف الأجنبي للبلاد من 51,6 مليار دولار كما هو محدد في قانون المالية الحالي إلى 44,2 مليار دولار مثلما هو متوقع مع نهاية سنة 2020. هذا وقد عرفت احتياطات الصرف في الجزائر في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا، ففي أبريل 2019 بلغت 72,6 مليار دولار، مقابل 79,88 مليار دولار في نهاية سنة 2018، أي بانخفاض قدره 7,28 مليار دولار في أربعة أشهر، أما في سنة 2018، فقد تقلصت الاحتياطات بـ 17,45 مليار دولار مقارنة بنهاية 2017، عندما استقر الاحتياطي عند 97,33 مليار دولار، وبلغت الاحتياطات الجزائرية من النقد الأجنبي ذروتها عام 2014 حين تحطت 194 مليار دولار لتبدأ رحلة التهاوي تزامنا مع الأزمة النفطية التي بدأت منتصف العام ذاته، ووفق المعطيات الحالية، خسرت الجزائر ما مجموعه 150 مليار دولار في ظرف 6 سنوات؛

- يتوقع قانون المالية التكميلي انكماش النمو الاقتصادي بنقص 2,63% مقابل نمو إيجابي 1,8% كان متوقعا في القانون الأولي. كما سيعرف النمو خارج المحروقات انكماشاً بنقص 0,91% مقابل 1,78% متوقعا في القانون الأولي؛

- تراجع إيرادات الموازنة المتوقعة لنهاية السنة الجارية إلى 5395,5 مليار دج مقابل 6289,7 مليار دج في القانون الأولي، منها 1394,7 مليار دج جباية بترولية، مسجلة تراجعاً بحوالي 805,62 مليار دج مقارنة بتوقعات القانون الأولي، وذلك نتيجة الانخفاض الكبير لأسعار النفط، وحوالي 4001 مليار دج جباية عادية هذه الأخيرة قد تعرف بدورها تدهورا معتبرا إذا استمر النشاط الاقتصادي في مستوياته الدنيا متأثرا بجائحة كورونا؛

- تماشيا مع هذا التراجع المسجل في الإيرادات، تم تخفيض نفقات الموازنة بحوالي 6%، لتنتقل إلى 7372,7 مليار دج مقابل 7823,11 مليار دج في القانون الأولي، منها 4752,4 مليار دج نفقات التسيير و 2620,3 مليار دج نفقات التجهيز. وبهذا

تراجع نفقات التسيير (خارج الأجور والتحويلات الاجتماعية) بـ 141 مليار دج (حوالي -3%) مقارنة بقانون المالية الأولي بفعل تخفيض بـ 150 مليار دج في النفقات الجارية مقابل زيادة بـ 9 مليار دج لتغطية الزيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة 59% من ميزانية التسيير تخصص لكثلة الأجور، وما نسبته 24% للتحويلات الاجتماعية وهيئات دعم التشغيل، أما 17% المتبقية فهي تتوزع بين مساهمة الدولة لصالح الصيدلية المركزية، والمستشفيات ومعهد باسستور وكذا لتغطية تكلفة التدابير الاستعجالية الموجهة لقطاع الصحة، بالإضافة إلى تخصيص اعتمادات لتغطية آليات تسيير الخدمات والتدخلات العمومية والدين العمومي الداخلي والنشاط الدولي.

- أما نفقات التجهيز فتم تخفيضها بـ 309 مليار دج (-10,5%) لتنتقل إلى 2620,3 مليار دج مقابل 2929,67 مليار دج في القانون الأولي.

- يُتوقع أن يبلغ عجز الموازنة العامة حوالي 1976,9 مليار دج أي -10,4% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل -1533,4 مليار دج أي -7,2% من الناتج المحلي الإجمالي في القانون الأولي)، فيما يرتفع عجز الخزينة إلى 2954,9 مليار دج، أي إلى -15,5% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل -2435,6 مليار دج و-11,4% في القانون الأولي).

3.2 التدابير المتخذة في قانون المالية التكميلي 2020 لمجابهة تهوي أسعار النفط وجائحة كورونا:

في ظل صعوبات اقتصادية ومالية وأكثر من ذلك صحية، جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ليعكس توجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والمحلي، لعل من أبرز تلك الصعوبات نفاذ صندوق ضبط الإيرادات نهاية أبريل 2017، يضاف لذلك عجز الميزان التجاري وهو العجز المتواصل منذ سنوات، ما ترتب عنه تآكل احتياطات الصرف، وأصعب مما ذكر عجز في الموازنة العامة، مع خيارات محدودة جدا لتغطية هذا العجز، ويضاف لما سبق انهيار شديد لأسعار النفط زادت من حدته جائحة كورونا.

في ظل هذه المعطيات تمت صياغة واعتماد قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وهو القانون الذي تضمن حزمة من الأحكام التشريعية والجبائية التي تحدف إلى استحداث موارد كافية تضمن مواجهة تحدي ضبط توازن الموازنة العامة أو على الأقل التخفيف من حدة العجز، وفيما يلي عرض أهم التدابير التي تضمنها قانون المالية التكميلي:

- تخفيض السعر المرجعي لبرميل النفط، ورفع التخفيض ميزانية التسيير من 30% إلى 50% كما أشرنا إليه سابقا، على أن يشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها، دون المساس بأعباء رواتب وأجور الموظفين، وكذا مشاريع قطاعات التربية والتعليم والصحة، أيضا المشاريع الحكومية الموجهة لمناطق الظل.

وقد جاءت هذه الخطة التقشفية الحادة لأسباب عدة منها رغبة الحكومة في التخفيف من حدة عجز الموازنة والوصول به إلى مستويات مقبولة، خاصة في ظل تراجع إيرادات الدولة متأثرة بانخفاض أسعار النفط وكذا ما جاء به القانون التكميلي فيما يخص إلغاء بعض الضرائب على الأجور ورفع الحد الأدنى للأجر المضمون، وتعويض المتضررين من فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى عزوف الدولة اللجوء للاستدانة من الخارج أو العودة إلى الإصدار النقدي لسد العجز.

وبالرغم من الضغط على النفقات العامة إلا أنّ السلطات العمومية بذلت مجهودات لضمان الحفاظ على الدعم وحماية القدرة الشرائية، ورصدت ملحقات اعتماد لقطاع الصحة قدره 3,7 مليار دينار جزائري لاقتناء منتجات صيدلانية ووسائل الحماية والكواشف وكاميرات حرارية، وملحق اعتماد آخر بحجم 8,9 مليار دينار جزائري، وكذا 16,5 مليار دينار جزائري لتغطية علاوة الخطر، تضاف إلى 106 مليار دينار جزائري الغلاف المالي الذي خصص لفائدة الصحة العمومية في الموازنة الأولية.

كما تم تخصيص ملحقات اعتماد لفائدة وزارة الداخلية بقيمة 11,5 مليار دينار جزائري لتسديد منحة 10 آلاف دج لفائدة 2,2 مليون عائلة معوزة، وغلاف آخر بحجم 7,8 مليار دينار جزائري ملحقات اعتمادات لصالح المديريات العامة للحماية المدنية، الأمن الوطني والجمارك. فضلا عن غلاف مالي آخر بقدر 20 مليار دينار جزائري لفائدة للعائلات التي لا تتوفر رب العائلة فيها على شغل قار وتلك التي تأثرت من إجراءات الحجر الصحي.

- تخفيض فاتورة الواردات بقيمة 10 مليار دولار من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار؛

- تكليف الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف؛
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية؛
- مراجعة الرسوم على المنتجات البترولية والتي يترتب عليها زيادة في أسعار الوقود، حيث تضمن الزيادة مايلي:
 - سعر البنزين العادي 43,71 دينار بدل 38.94 دينار؛
 - سعر البنزين الممتاز 45.97 دينار بدل 41.97 دينار؛
 - سعر البنزين دون رصاص 45,62 دينار بدل 41 دينار؛
 - سعر المازوت 29,01 دينار بدل 23.06 دينار.
- إلغاء قرار الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بالنسبة للسلع والتجهيزات الموجهة لمسجد الجزائر الكبير؛
- فرض الرسم على القيمة المضافة بنسبة 9% على المطاعم الفاخرة والمطاعم المتواجدة بالفنادق المصنفة؛
- رفع أسعار الرسوم الجمركية على استيراد السيارات الجديدة ذات محرك بنزين؛
- خصم ما مقداره 25 % على رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني بالنسبة لنشاطات المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية والري؛
- استبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة مع توسيع نطاق الخاضعين لها والرفع من قيمتها وفق سلم تصاعدي بدل المعدل النسبي السابق المحدد ب 0.1 بالمائة على كل الأملاك التي تفوق قيمتها 100 مليون دج، ويبلغ معدل الضريبة 0.15% بالنسبة للأملاك التي تتراوح قيمتها بين 100 و 150 مليون دج و 0.25% بالنسبة للأملاك التي تتراوح بين 150 و 250 مليون دج و 0.35 % للأملاك بقيمة بين 250 و 350 مليون دج و 0,5 % إذا كانت قيمة الأملاك تتراوح بين 350 و 450 مليون دج، و 01% عندما تفوق الأملاك 450 مليون دج؛
- إعادة إدراج نسبة التخفيض بـ 50% على الضريبة على الدخل الإجمالي و على الضريبة على الربح لصالح الدخل المحقق في المناطق الجنوبية اعتبارا من 1 جوان 2020؛
- إعادة ترتيب وصياغة نظام الضريبة الجرافية الوحيدة (IFU) مع إلغاء نظام التصريح المراقب بالنسبة للمهن غير التجارية؛
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي الذي لا يتجاوز 30 ألف دج شهريا وذلك قصد تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين؛
- مراجعة عتبة الراتب الوطني الأدنى المضمون من 18.000 دج إلى 20.000 دج بداية من 1 جوان 2020؛
- إلغاء قاعدة توزيع رأس المال 51/49 % المفروضة على الاستثمارات الأجنبية باستثناء أنشطة شراء و بيع المنتجات و تلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا؛
- إلغاء حق الشفعة لدى التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنحزة من طرف أجنب أو لصالحهم والذي كرسه قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016 وقانون المالية التكميلي لـ 2010؛
- تطبيق نظام تفضيلي جديد لفائدة الصناعات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية من خلال إعفاءات جمركية وضريبية مع استبعاد المجموعات الموجهة لصناعات التركيب "سي.كا.دي"؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلتين للتجديد للمكونات والمواد الأولية المستوردة أو المقتناة محليا من قبل المقاولين المناولين؛
- ترخيص وكلاء السيارات بالعودة إلى استيراد السيارات الجديدة مع مراجعة الحقوق الجمركية ورفع الرسم على هذه المركبات الجديدة؛
- إدخال جملة من التحفيزات لفائدة المؤسسات الناشئة؛
- تحويل محلات "أونساج" من الأملاك الخاصة للدولة إلى الأملاك الخاصة للبلديات؛

- تمديد آجال التصاريح الجبائية والجمركية للمؤسسات وإدراج تدابير استثنائية أخرى لمساعدة القطاع الاقتصادي على مواجهة جائحة كورونا.

3. سبل معالجة الاختلالات في الموازنة العامة الناتجة عن التغير الحاد في الأسعار النفطية

إنّ الجزائر ومنذ تأميم قطاع المحروقات أصبح وضعها الاقتصادي العام يشير إلى الاتكاء المفرط على ريع المحروقات في تمويل استثمارات الدولة وتكوين ميزانها التجاري، اتكاء رفع نصيب عائدات النفط في تكوين إجمالي الصادرات من 70% عند التأميم إلى 97% بعد أربعين سنة، اتكاء خفض نصيب المنتج الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام من 20% في العام 1981 إلى 05% بداية من السنوات الأولى لبداية الألفية الثالثة، اتكاء سقط معه نصيب الإنتاج الفلاحي من الناتج الوطني الخام من 30% إلى 08%، وبالتالي صار أمرا جليا أنّ عائدات النفط أصبحت بمثابة العمود الفقري الذي تتمحور من حوله كافة المدخلات والمخرجات الأخرى للاقتصاد الوطني، ما يعني أنّ تعاوي الاقتصاد الوطني إن تحقق يكون ظرفيا وهو مرتبط ارتباطا وثيقا باستمرارية ارتفاع أسعار المحروقات بشكل عام، وهو ما برهنته الأزمات النفطية السابقة وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وخير دليل أزمة 1986، والأزمة الأخيرة سنة 2014 وما أتت به من معطيات حددت استقرار وتوازن الموازنة العامة للجزائر، حيث فقط النفط الجزائري حينها حوالي 62 دولار ما بين مطلع 2014 و 2015، حيث كان لهذا الهبوط الشديد في أسعار النفط آثار وخيمة على المداخيل البترولية، الأمر الذي ساهم في تسجيل عجوزات معتبرة على مستوى الموازنة العامة والميزان التجاري، وما إن بدأت أسعار النفط تنتعش، ظهرت جائحة كورونا مولدة هزة ارتدادية في أسعار النفط من جهة وتكبّد الدول أموالا طائلة لمواجهتها من جهة أخرى، وهو ما سترك تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني.

في هذا السياق يمكن أن نوجز استراتيجية إعادة توازن الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة الصدمات الفجائية في النقاط الآتية:

- ترشيد عملية الإنفاق العمومي، بإتباع مناهج حديثة في صرف الأموال العمومية، ترمي إلى اعتماد الكفاءة في الإنفاق، باتباع موازنة البرامج، ورسم أهداف محددة بدقة لذلك، وقياس نجاعة النفقات العمومية بتقدير النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المستطرة؛
- تخفيف الضغط الجبائي ومسايرة النظام الجبائي للأنظمة التحفيزية العالمية، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بذل مزيد من الجهود لتحسين خدمات الإدارة الجبائية لتحسين إدارة تحصيل الضرائب وذلك قصد رفع حصة الجبائية العادية في إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة؛
- مراجعة سياسية تصدير المحروقات في شكلها الخام، وإقامة مشاريع مشتركة بين الدول العربية لإنتاج المشتقات النفطية، بما يسمح من تغطية الاحتياجات الوطنية وتسويق الفائض منها على شكل منتجات نهائية؛
- حصر عملية الاستدانة من الخارج في حالات الضرورة القصوى وتمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية، التي باستطاعتها تحقيق معدلات نمو معتبرة تمكن من الوفاء بقروض الإنجاز؛
- مراجعة نظام تسيير الصناديق السيادية، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في استثمار الموارد المالية المودعة في حساباتها بما يضمن تحقيق عوائد مالية معتبرة؛
- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية؛
- ضرورة تجسيد إرادة سياسة داعمة للتنويع الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والسياحة، وذلك لتقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي؛
- العمل على مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار تشجيع الفكر المقاوطني باعتبار أنّ هذه المشاريع لها دور كبير في تطوير العديد من القطاعات كالسياحة والصناعات التقليدية والحرفية المدرة لإيرادات مهمة بالنسبة للخزينة العمومية؛
- الاستثمار في العامل البشري وتنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات بالاعتماد على جودة مخرجات التعليم والتكوين وبناء القدرات واكتساب المهارات، لضمان التسيير الفعال والكفء للشأن العمومي؛
- تفعيل وظيفة الأجهزة الرقابية ومحاربة الفساد المالي والإداري، وتدريب العملة الصعبة؛

- العمل على تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي عن السياسي، واستقطاب الكفاءات الوطنية بالداخل والخارج وتحفيزها للنهوض بالتنمية الاقتصادية، على أسس حقيقية وصلبة، وفقا لبرنامج مسطر يحظى بضمانات كافية تمنع الحيلولة دون تنفيذه أو تعطيله، يتم العمل عليه في إطار زمني محدد بعيدا عن تأثير أصحاب المصالح الضيقة واللوبيات؛

- أخلقة السلوكيات العامة، والاستثمار في العنصر البشري، وتفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة لضمان مزيد من الشفافية في تسيير الشأن العمومي بما يفضي إلى خلق ثقافة العمل على كافة المستويات، وفي كل القطاعات وفقا لما تمليه المصلحة الوطنية.

الخاتمة:

بالموازاة مع انشغال العالم أجمع بجائحة كورونا (كوفيد 19) كسابقة وبائية من حيث نوع الفيروس المستجد، وتركيز أهل الاختصاص (خبراء الفيروسات، البيولوجيا، التطبيب، ... الخ) جهودهم للتعرف على هذا الوباء، باستكشاف شيفرته الوراثية وآلية العمل، مدة الحياة في جسم الانسان، نجاعة المقاومة الذاتية للفيروس (الجهاز المناعي)، اعتماد دواء "الكلوروكين" في العلاج وفعالته وتأثيراته الجانبية وتسابق المخابر العالمية لاكتشاف بروتوكول علاجي للمرضى، وأهم من ذلك لقاح للفيروس. ظهرت معطيات أخرى استشكل تفسيرها في الفترة الحالية لعل من بينها تأثير العالم المتقدم (أمريكا، إيطاليا، فرنسا، إنجلترا، اسبانيا... الخ) بشكل بليغ بهذا الوباء من حيث أعداد المصابين يوميا ونسبة الوفيات مقارنة بدول العالم المتخلف.

وبين تضارب في الآراء لدى المختصين عن الفترة المتوقعة لاختفاء هذا الفيروس، بدأت تداعيات (كوفيد-19) تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي ككل منذ الأيام الأولى لظهور الوباء، إذ سرعان ما أعلنت شركات النقل الجوي عن تكبدها خسائر هائلة تبعا لتقليص ثم تجميد نشاطها، لتتوالى القطاعات الملعنة عن تأثيرها واحدا تلو الآخر لدرجة شلت الحركة الاقتصادية في العالم ككل بصورة محسوسة جدا، هذا وقد سجل الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول من العام الجاري تراجعا حادا لم تعرفه الولايات المتحدة منذ عقود، والمحدّر أكبر اقتصاد في العالم بمعدل سنوي قدره 4.8 في المئة فقط مع بداية تفشي الوباء، لدرجة أن لاحظ العالم خروج الأمريكيين في مظاهرات رفضا للإجراءات الوقائية والحجر الصحي تحت تأثير العامل الاقتصادي.

في خضم هذه الأحداث الشائكة والمتسارعة كان من الطبيعي أن يدخل قطاع المحروقات في أزمة متأثرا بتراجع النشاط الاقتصادي وتراجع حاد في الطلب العالمي على الوقود، لم ينفع معه حتى قرار منظمة الأوبك + بتخفيض صادراتها اليومية بـ 9,7 برميل نفط خام. لتسجل سابقة اقتصادية في سوق النفط بسعر نفط غرب تكساس بناقص 37 دولارا للتسليمات الآجلة.

الجزائر كغيرها من الدول لم تكن بمنأى عن هذه الأحداث فتراجعت الحركة التجارية، تبعا للإجراءات الوقائية لاسيما الحجر الصحي، هنا تدخلت الدولة حسب القدرات المتاحة عن طريق الإعانات الاجتماعية للحد من التأثيرات الاقتصادية على العائلات المتضررة، يضاف لذلك تحمل نفقات استعجالية في المجال الصحي لم تكن متوقعة أصلا ما يعني ضغطا على الموازنة العامة التي أعدت على أساس عجز موازني في حدود 1530 مليار دج، وما زاد الأمور تعقيدا اتجاه أسعار النفط الجزائري نحو الهبوط الحاد لتبلغ 23 دولارا للبرميل مع نهاية مارس 2020 بعد أن تجاوز السعر 66 دولارا بداية جانفي من ذات السنة. وبالرغم من اتخاذ إجراءات تفشيفية كسقيف تنفيذ النفقات الجارية في حدود 50% من تلك المعتمدة إلا أنه يتوقع أن يتجاوز العجز في الموازنة العامة للجزائر مع نهاية السنة الحالية 2000 مليار دج، وهو العجز الذي تكاد تنعدم معه خيارات التغطية، في ظل نفاذ رصيد صندوق ضبط الموارد من جهة، ومن جهة ثانية وجود التزامات سياسية بعدم اللجوء للإصدار النقدي. هذا ما يقودنا إلى الحكم على أن ما ورد في مقدمة الورقة البحثية من فرضيات هي صحيحة في مطلقها. وعليه فإنه لا بد من مراجعة هيكلية لتركيب الاقتصاد الجزائري ككل، مع الاتجاه مباشرة إلى التنويع الاقتصادي، وإقامة دائم أساسية للصناعات الإستراتيجية (الأدوية، ومستلزمات مواجهة الكوارث... الخ) لأن واقع الحال أثبت أنه حتى بتوفر النقد الأجنبي قد يتعذر الحصول على تلك المستلزمات المستعجلة، مع إلزامية انتهاج سياسات ائتمانية أكثر حكمة ترتكز على توظيف الفوائض المالية بالنقد المحلي والأجنبي متى توفرت بما يتيح خلق قيم مضافة يتم اللجوء إليها وقت الأزمات.

قائمة المراجع:

- بلجباللي أحمد (2018)، **تسيير المديونية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات البترولية -دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص223.
- شباب سيهام (2019)، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 250-251.
- شباب سيهام (2020)، **قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016**، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، ص447.
- القانون رقم 07/20 المؤرخ في 4 يونيو 202، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية رقم 33 المؤرخة في 04 يونيو 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020، المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفي- 19 ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 21 مارس 2020.
- موقع منظمة الصحة العالمية ، <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019>، اطلع عليه تاريخ 20 أبريل 2019 على الساعة 19:30.
- الوليد أحمد طلحة. (2020)، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، أبوظبي، ص05.
- بلعبون عواد (2020)، **"آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا"**، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، ص 80-82.